| حتى نهاية مايو 2021 | | حتى نهاية مايو 2022 |
|---|---|---|
| 952 | متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا) | 1,034 |
| 47 | متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي) | 82 |
| 1,861 | صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع) | 2,568 |

## الأداء المالي حتى نهاية مايو

مليون ر.ع

| 2021 | | 2022 | نسبة التغير |
|---|---|---|---|
| 3,551 | الإيرادات | 5,325 | %49.9 |
| 4,441 | الإنفاق | 4,694 | %5.7 |
| (890) | العجز / الفائض | 631 | %170.9 |

بيانات مبدئية

# الأداء المالي حتى نهاية مايو 2022م

## الإيرادات

سجلت الإيرادات العامة للدولة حتى نهاية مايو 2022م ارتفاعاً بنسبة (49.9%) مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021م، إذ بلغت الإيرادات المحصلة نحو (5,325) مليون ريال عماني، مقارنة بتحصيل (3,551) مليون ريال عماني حتى مايو 2021م؛ **ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى:**

مليون ريال عماني

| البيان (حتى نهاية مايو) | 2021 | 2022 | نسبة التغير |
|---|---|---|---|
| صافي إيرادات النفط | 1,861 | 2,568 | %37.9 |
| إيرادات الغاز | 563 | 1,356 | %140.8 |
| الإيرادات الجارية | 1,105 | 1,393 | %26.1 |
| الإيرادات والاستردادات الرأسمالية | 23 | 9 | - |
| إجمالي الإيرادات | 3,551 | 5,325 | %49.9 |

1. **ارتفاع متوسط أسعار النفط** إلى نحو (82) دولار أمريكي للبرميل.
2. **ارتفاع متوسط كمية الإنتاج** إلى نحو (1,034) ألف برميل يومياً.
3. **ارتفاع إجمالي إيرادات النفط والغاز** إلى نحو (3,924) مليون ريال عماني.
4. **ارتفاع الإيرادات الجارية** إلى نحو ( 1,393) مليون ريال عماني، منها تحصيل توزيعات أرباح الاستثمارات المستلمة من جهاز الاستثمار العماني والبالغة نحو (200) مليون ريال عماني حتى نهاية مايو 2022م .

## الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق العام حتى نهاية مايو 2022م نحو (4,694) مليون ريال عماني، مسجلة ارتفاعاً بنسبة (5.7%) مقارنة بالإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2021م؛ **ويعزى ذلك إلى:**

- **ارتفاع المصروفات الإنمائية** إلى نحو (343) مليون ريال عماني وبنسبة (67.3%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2021م، وبنسبة صرف بلغت (31%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2022م والبالغة (1,100) مليون ريال عماني.
- **ارتفاع المصروفات الجارية** إلى نحو (3,685) مليون ريال عماني وبنسبة (11.8%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2021م.
- **ارتفاع جملة المساهمات والنفقات الأخرى** إلى نحو (516) مليون ريال عماني وبنسبة (85.6%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2021م، وذلك نتيجة إلى ارتفاع دعم الحكومة للمنتجات النفطية إلى نحو (219) مليون ريال عماني، و دعم السلع الغذائية الأساسية إلى نحو (11) مليون ريال عماني، إلى جانب ارتفاع الدعم في عدد من البنود الأخرى.

## العجز / الفائض

سجلت الميزانية العامة للدولة فائضاً مالياً حتى نهاية مايو 2022م بلغ نحو **(631)** مليون ريال عماني، مقابل تسجيل عجز مالي بلغ **(890)** مليون ريال عماني في نفس الفترة من عام 2021م. **حيث سيتم توجيه الايرادات المالية الإضافية المتحققة نحو:**

- **تعزيز التعافي الاقتصادي** بزيادة الإنفاق على المشاريع الإنمائية ذات الأولوية.
- **خفض مستوى المديونية** العامة للدولة.

## الدين العام

**سلطنة عُمان مستمرة في إدارة المحفظة الإقراضية وخفض الدين العام بنحو 2.2 مليار ريال عُماني حتى نهاية يوليو من العام الحالي، بعد أن بلغت أعلى مستوى للمديونية بنهاية عام 2021م.**

### تطور الدين العام

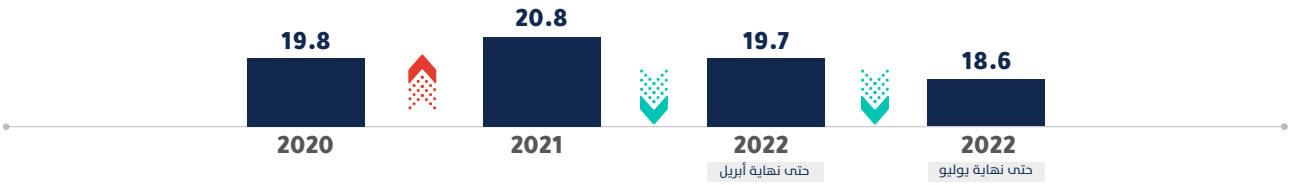


### الإجراءات الإضافية من استراتيجية الدين العام حتى نهاية يوليو 2022

- **إعادة شراء** بعض السندات السيادية قبل موعد استحقاقها وبأقل من قيمتها الإسمية **عبر مزاد** هو الأول من نوعه في المنطقة **بقيمة** 269 مليون ريال عُماني.
- **جاري سداد قرض عالي الكلفة** قبل موعد استحقاقه **بقيمة** 512 مليون ريال عُماني، خلال شهر يوليو الحالي.
- **إصدار صكوك حكومية** للتداول في بورصة مسقط **بقيمة** 150 مليون ريال عُماني **بهدف** تنويع أدوات الاستثمار في السوق، واستبدال جزء من المديونية مرتفعة الكُلفة بأخرى أقل.

### المخرجات

- **تراجع** إجمالي الدين العام ليبلغ 18.6 مليار ريال عماني.
- **توفير** فوائد بقيمة 127 مليون ريال عُماني من خدمة الدين المستقبلية.
- **تعزيز** ثقة المستثمرين.
- **ستحسن** التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان.

وكالة ستاندرد آند بورز تتوقع في أحدث تقاريرها المنشورة إلى أن ما تقوم به سلطنة عمان من إجراءات لإدارة الدين العام وسداد القروض قبل موعد استحقاقها أن يسهم بشكل واضح في انخفاض معدل الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من (63%) بنهاية عام 2021م إلى (48%) بنهاية العام الجاري 2022م. بالإضافة إلى توفير المبالغ المخصصة لخدمة الدين العام وفوائده و تحسين منحنى المدفوعات ومستحقات المحفظة الإقراضية.

S&P Global Ratings

## وزارة المالية توقع على 4 اتفاقيات مشاريع الشراكة من أجل التنمية بالتعاون مع وزارة الدفاع وبالشراكة مع عدد من الشركات الدولية

**01**
ورشة صيانة عربات الجند المدولبة بالجيش السلطاني العماني.

**02**
إنشاء محطة الاستقبال الفضائي المباشر متعددة المستشعرات بالهيئة الوطنية للمساحة.

**03**
نقل تقنية صيانة محركات طائرات الهوك.

**04**
توفير أنظمة متخصصة لطائرات النقل التعبوي (C130) والطائرات المقاتلة (F16) بسلاح الجو السلطاني العماني.

### أهداف المشاريع

تهدف المشاريع إلى دعم الاقتصاد الوطني، و تخدم عمليات التحديث والتطوير الذي تشهده وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة ، إلى جانب مساهمتها في:

01 **دعم وتطوير الصناعات الوطنية** ومواكبة التطور المتسارع في عالم التقنية والتصنيع.

02 **تمكين المؤسسات العمانية الصغيرة والمتوسطة** لتقوم بدور فاعل على المستوى الوطني.

03 **توفير فرص التدريب والتوظيف** في المجالات الفنية والتقنية والميكانيكية واللوجستية وغيرها.

**برنامج الشراكة من أجل التنمية (الأوفست)**

برنامج تلتزم بموجبه الشركات التي تحظى بتعاقدات تزيد قيمتها على خمسة ملايين ريال عماني مع وحدات الجهاز الإداري للدولة (المدنية والعسكرية والأمنية) والشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد على (50%) باستثمار نسبة محددة من قيمة العقود المبرمة معها في مشاريع اقتصادية.

## الاقتصاد العالمي

توقع البنك الدولي في تقريره " الآفاق الاقتصادية العالمية" الصادر في يونيو من عام 2022م، بتراجع النمو العالمي من (5.7%) في عام 2021م إلى (2.9%) في عام 2022م ،مع توقعات بأن يتابع النمو العالمي تأرجحه حول تلك الوتيرة خلال الفترة من 2023م إلى 2024م.

كما أشارت التوقعات إلى تزايد حدة تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة من (5.1%) في عام 2021م إلى (2.6%) في عام 2022م، كما يتوقع أن يزداد تراجع النمو ليصل إلى(2.2%) في عام 2023م.

## أسواق النفط العالمية

انخفض نمو الطلب على النفط خلال الربع الثاني من عام 2022م بحوالي (0.1) مليون برميل في اليوم مقارنة بالربع الأول من العام ذاته. ويتوقع أن يبدأ الطلب على النفط بالتعافي مع بداية الربع الثالث بمتوسط ( 1.4) مليون برميل في اليوم مع استمرار هذا الارتفاع حتى نهاية عام 2022م. من جهة أخرى، استمر ارتفاع عرض النفط العالمي في الربع الثاني بحوالي (0.4) مليون برميل مقارنة بالربع الأول من العام ذاته مع توقعات استمرار ارتفاع عرض النفط العالمي خلال الربع الثالث بحوالي (1.6) مليون برميل في اليوم.

## الاقتصاد المحلي

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في نهاية الربع الأول 2022م نحو (9.5) مليار ريال عُماني، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في يونيو 2022م. حيث سجلت القيمة المضافة للأنشطة النفطية في نهاية الربع الأول 2022م ارتفاعاً بنسبة (69%)، كما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنسبة (8.9%) مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2021م.